المؤتمر الدولي لمعهد التخطيط القومى: التصنيع والتنمية المستدامة ٥/٦ مايو ٢٠١٨

أ.د.هدى النمر *

مقدمة

عقد المؤتمر الدولي لمعهد التخطيط القومى حول التصنيع والتنمية المستدامة فى الفترة ٥-٦ مايو ٢٠١٨ بمقر المعهد بمدينة القاهرة. وقد استهدف المؤتمر طرح روئ حول أولويات وسياسات وآليات النهوض بالتصنيع المحلى يمكن أن يستهدى بها المخططون وصناع القرار في تعميق التصنيع في مصر، وذلك بالبناء على خبرات الدول التى سبقتنا في مضمار التصنيع وعلى الخبرات الذاتية لمصر، وبالاسترشاد بالتوجهات الحالية والمستقبلية في عالم الصناعة والتصنيع، وبالتوجهات المتضمنة في الأجندة العالمية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (SDGs)، واستراتيجية التنمية المستدامة: رؤيــة مصر ٢٠٣٠ (SDS).

وقد افتتح المؤتمر بكلمات من الوزراء الحاليين المعنيين بموضوعه، وهم وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ووزير التجارة والصناعة، ووزير الدولة للإنتاج الحربى. وشارك في المؤتمر عدد من الوزراء السابقين. كما شارك فى المؤتمر ممثلون للوزارات والهيئات المصرية المعنية بقضايا التصنيع والاستدامة والتطوير التكنولوجي، من أبرزها وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإداري، ووزارة التجارة والصناعة، ووزارة الانتاج الحربى، والهيئة العامة للتنمية الصناعية، وبنك التنمية الصناعية، والجهاز التنفيذي للمشروعات الصناعية والتعدينية، وهيئة الرقابة الصناعية، ومركز تحديث الصناعة، وجهاز حماية المستهلك، والهيئة العامة للاستثمار، واتحاد الصناعات المصرية، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وبعض الشركات الصناعية .

* أستاذ بمعهد التخطيط القومى، مقرر المؤتمر.

وحضر المؤتمر عدد من قيادات وأعضاء المؤسسات البحثية والأكاديمية المصرية المعنية، مثل أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ومجالسها المتخصصة، والمركز القومى للبحوث، ومركز بحوث وتطوير الفلزات، والجامعات المصرية، والجامعة الأمريكية بالقاهرة. وكان لعدد من الجمعيات العلمية ومنظمات واتحادات المجتمع المدني ووسائل الإعلام حضور واضح في المؤتمر.

وشارك في فعاليات المؤتمر عدد من الخبراء على المستوى الدولي– من الصين واليابان وكندا– وممثلين لمنظمات دولية واقليمية مثل بنك التنمية الأفريقي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، والمعهد العربى للتخطيط، والمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بدولة الكويت، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والجمعية العربية للبحوث الإقتصادية.

وقد خصصت أربع جلسات متوازية لعرض ١٢ ورقة بحثية لباحثين من مصر ومن دول عربية وأوروبية. كما تضمنت فعاليات المؤتمر أربع جلسات حوارية للعصف الذهني تناولت العديد من الخبرات الصناعية فى مصر والعالم، وذلك بمشاركة مجموعة من الخبراء الصناعيين من مصر والوطن العربى والدول المتقدمة والنامية .

وبالإضافة إلى ما تقدم، عقد على هامش المؤتمر معرض لبعض المنتجات والتطبيقات الصناعية لمنتجات رواد أعمال صناعيين فى مجالات تحلية وتنقية المياه، وتصنيع المخلفات، والطاقة النظيفة، والمنتجات الورقية، ومنتجات مركز بحوث وتطوير الفلزات. وقد قام المشاركون في المؤتمر بمعاينة المعرض والتعرف على طبيعة التطبيقات الصناعية المعروضة من جانب المبادرين. وأبدى بعض الوزراء استعداداً لرعاية بعض التطبيقات والمبادرات المعروضة.

أهم رسائل المؤتمر

تمخضت أعمال المؤتمر عن مجموعة من الرسائل الأساسية، نوجزها فيما يلي:

أولاً– فيما يتعلق بالاستراتيجيات والسياسات الصناعية المصرية، رؤي أنه من الضروري:

١-اعتبار الدولة قطاع الصناعات التحويلية قطاعا ذا أولوية تنموية مطلقة فى السنوات العشر القادمة، وذلك من أجل تعميق التصنيع، ورفع نصيب هذا القطاع فى الناتج المحلي الإجمالي رفعاً محسوساً، وزيادة إسهامه فى خلق فرص العمل وتنمية الصادرات الصناعية، مع ربط خطط وسياسات التنمية الصناعية باستراتيجية وخطط وسياسات التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٢- بلورة برنامج وطني لتنمية وتطوير الصناعات والأنشطة الصناعية المرتبطة بتحول مصر إلى مركز إقليمي للطاقة خاصة النفط والغاز، مثل صناعات تسييل الغاز، وتكرير النفط ، والمشتقات النفطية، والبتروكيماويات، والأسمدة. وكذلك العناية بتنمية الصناعات المرتبطة باستغلال الطاقة الشمسية، مثل تحلية المياه، وبلورات السيلكون، والألواح الشمسية، ومحولات الطاقة، وذلك بالتنسيق بين بنك الاستثمار القومى ووزارة الإنتاج الحربى والهيئة العربية للتصنيع.

٣-إعادة هيكلة شركات القطاع العام الصناعي. ففي صناعة الغزل والنسيج مثلاً يتطلب الأمر التركيز على إصلاح الهياكل التمويلية للشركات، وتحديث قدراتها التكنولوجية، وكذلك العناية بإعادة هيكلة سلاسل التوريد وإعادة تصميم الروابط الأمامية والخلفية لهذه الصناعة، وتطوير شبكات للعناقيد الصناعية بها، وذلك فضلاً على تحسين مستوى أداء قوة العمل.

٤-تنمية فرص الاستثمار الأجنبي المباشر فى المجال الصناعي، وعلى الأخص الاستثمارات الصناعية الصينية فى إطار مبادرة الحزام والطريق، وذلك فى المجالات الداعمة للقدرة الصناعية التكنولوجية المصرية مثل صناعة الآلات والمعدات، والصناعات المرتبطة بالطاقة الشمسية.

٥-تبنى فلسفة جديدة للانتشار الصناعي الإقليمي تعتمد على تصنيف الأقاليم التخطيطية صناعياً وفق أدلة علمية للصناعة المستدامة على المستوى الإقليمي، وربط التوزيع الجغرافي للاستثمارات الصناعية بالتركيب الصناعي المناسب لكل إقليم.

ثانياً- بخصوص السياسات المساندة للقطاع الصناعي المصري، ينبغي التركيز على ما يلي:

١-إتاحة تمويل منخفض التكلفة للصناعة التحويلية، بما فى ذلك تخصيص سعر فائدة تمييزي، ومساندة تأسيس صناديق خاصة لدعم هذه الصناعات.

٢- تطوير الأطر التشريعية الداعمة لتطوير القطاع الصناعي المصري، وزيادة حوافز تعزيز الاستثمار الصناعي فى قطاعات أو محافظات بعينها، بما في ذلك تطوير منظومة حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي لدعم نقل التكنولوجيا الصناعية وتعظيم الصادرات الصناعية.

٣-دعم نظم التعليم والتعلم مدى الحياة لتطوير العمالة الماهرة فى القطاع الصناعي ، والتوسع فى استخدام تكنولوجيا المعلومات فى التعليم والتدريب الفنى والمهني.

٤-توجيه الجهات البحثية لإعداد دراسات لدعم القطاع الصناعي، وبخاصة دراسات تحليل العلاقات التشابكية للصناعات التحويلية، وتحديد الصناعات القائدة والصناعات التنافسية، وتطوير السياسات الصناعية والتجارية، وتقييم وتطوير الصادرات والواردات الصناعية، وتصميم سياسات اختيار التكنولوجيا وتطويعها، وتطوير سياسات التوازن المكاني، وسياسات المدن والمناطق والحدائق والعناقيد الصناعية، ودراسة وتحليل الأبعاد والأنساق الاجتماعية والثقافية والحضارية للتحولات الصناعية.

ثالثاً- فيما يتعلق بانعكاسات الثورة الصناعية الرابعة على الصناعة المصرية، رؤي أنه من الضروري:

١-اضطلاع الدولة بدور استراتيجي فى دعم المبادرات ذات الصلة بالثورة الصناعية الرابعة، وفي وضع سياسات جديدة في مجالات التعليم والتدريب والثقافة للتعامل مع مستجدات وتطبيقات هذه الثورة، وفي صياغة نظم وضوابط وطنية لحسن الاستفادة من هذه المستجدات والتطبيقات، وفي تشجيع مراكز البحث ومعاهد الفكر فى مصر على دراسة خبرات الدول والشركات فى مجال الثورة

الصناعية الرابعة، وعلى تتبع وتقييم الانعكاسات المحتملة للثورة الصناعية الرابعة على هيكل وتطور الصناعة المصرية، وتحديد نتائجها الثقافية والاجتماعية.

٢-الاستعداد لمواكبة انعكاسات الثورة الصناعية الرابعة، وخاصة تغيير مناهج وأنماط التدريب، مع تبنى مفهوم التدريب للمهام والخبرات والمهارات بدلاً عن مفهوم التدريب للوظائف، وكذلك العناية بوضع برامج لزيادة نصيب الصناعات كثيفة المعرفة فى الهيكل الصناعي المصري.

٣-تشجيع أشكال التعاون بين الدول العربية فى مجال التحول الرقمي(الرقمنة) فى الصناعة، سواء بين الأجهزة الرسمية أم بين الشركات الصناعية العربية، وذلك في إطار مشروعات رقمية صناعية مشتركة.

رابعاً- وفي شأن علاقة الصناعة بقطاع البحث العلمى والتطوير، تمثلت رسائل المؤتمر فيما يلي:

١-ضرورة الاهتمام برسم استراتيجية وطنية للمحاكاة التكنولوجية فى القطاع الصناعي ، بما يساهم فى تعزيز إنتاج بدائل تحل محل الواردات الرأسمالية والوسيطة، وذلك فى إطار الضوابط العالمية لنقل التكنولوجيا والملكية الفكرية.

٢-أهمية البناء على خبرات النجاح المصرية في إسهام مراكز البحوث في تزويد المنشآت الإنتاجية والخدمية باحتياجاتها من بعض المعدات وقطع الغيار، لاسيما تجربة مركز بحوث وتطوير الفلزات.

٣-تبنى مداخل وأساليب جديدة لربط الجامعات ومراكز البحوث بالقطاع الصناعي مثل ، تجربة اللقاءات الدورية فى كندا بين القطاعات الصناعية والجامعات لترتيب مشروعات مشتركة ، وتفعيل دور وحدات التسويق فى الجامعات ومكاتب نقل وتسويق التكنولوجيا لتسويق الأبحاث التطبيقية، وكذلك السعي لتطبيق نماذج "مدن المعرفة" فى مصر، والتي يمكن لها توفير الكوادر الراقية فى مجالات تطويع التكنولوجيا، والتصميم والتطوير، والمواد الجديدة وتطبيقاتها، والنانو تكنولوجي، والهندسة الجينية، وغيرها .

٤-ضرورة توفير التمويل اللازم لدعم مشروعات وبرامج تعميق التصنيع المحلى ضمن الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠٣٠، والتي تتضمن الطاقة والمياه والنسيج ووسائل النقل والإلكترونيات والاتصالات والمعدات الزراعية والصناعات الغذائية والروبوتات.

٥-تفعيل وتنويع أساليب الاستعانة بالعلماء المصريين فى الخارج فى المجال الصناعي وفق الأولويات الصناعية المصرية. ويمكن تنفيذ ذلك من خلال الوزارات المعنية، أو قطاعات الأعمال بصورة مباشرة، أو مدن المعرفة، أو غيرها من القنوات الحكومية وغير الحكومية.

خامساً-فيما يخص تطوير أدوار المشروعات الصناعية المتوسطة والصغيرة والمبادرات الفردية، اقترح المؤتمر ما يلي:

١-تبنى مبادرات لتطوير القدرات التكنولوجية للمشروعات المتوسطة والصغيرة على مستوى المحافظات فى مجال إعادة تصنيع المخلفات الصلبة، وهو ما يحقق منافع اقتصادية للمستثمر الصغير، ومزايا اجتماعية وبيئية للمحافظات المختلفة.

٢-تطوير برامج ونظم حوافز ودعم متخصصة للمطور الصناعي الصغير بالتعاون بين وزارة التجارة والصناعة وأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا وهيئة التنمية الصناعية وجمعيات الأعمال.

٣-تبنى مبادرات خاصة بالمشروعات المتوسطة والصغيرة فى مجال التصنيع الغذائي للتعامل مع مشكلتي التمويل ونقص كفاءة الموارد البشرية، وذلك من خلال تقديم تمويل ميسر ودعم التدريب الفنى خاصة فى السنوات الأولى من عمر المشروع.

٤-تطوير آلية مؤسسية لتحفيز ورعاية ودعم مبادرات التعاقد الذاتي الحر من المنازل (Freelancers) فى المجال الصناعي عبر الإنترنت، أسوةً بالتجارب العالمية.

سادساً- وفي شأن العناية بالأبعاد البيئية للنشاط الصناعي المستدام، أوصى المؤتمر بما يلي:

١- توجيه المزيد من الاهتمام لأنشطة إعادة تدوير وتصنيع المخلفات الصلبة، وتطوير حوافز لتشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة على ولوج هذا المجال، مع الاستفادة من الخبرات الوطنية والعالمية.

٢- الالتزام بالأكواد والإشتراطات البيئية فى صناعات ومواصفات المنتجات البترولية ، ومتطلبات الحد من التلوث فى صناعات البتروكيماويات.

٣- وضع نظم لتطبيق قواعد البصمة المائية فى القطاع الصناعي للحد من الاستخدام المفرط للمياه فى عمليات الإنتاج وسلاسل التوريد، مع دمج سياسات استخدام المياه ضمن الخطط التشغيلية، والاعتماد على "القوائم المائية" جنبا الى جنب مع "القوائم المالية" فى تقييم أداء الشركات الصناعية.

٤- توجيه اهتمام خاص لتسويق نماذج من التطبيقات الصناعية الخضراء لدى المشروعات الصناعية، وذلك بالتعاون بين وزارة التجارة والصناعة ووزارة البيئة واتحاد الصناعات المصرية وجمعيات المستثمرين.

٥- بلورة رؤية استراتيجية لمشروعات التصنيع الزراعي والغذائي ضمن الإطار الواسع للتنمية المستدامة.

٦- وضع نظم لتحفيز المشروعات الصناعية على استخدام الطاقات الجديدة والمتجددة من جهة، أو على تبنى نظم لترشيد استخدامات الطاقات التقليدية ورفع كفاءتها فى عمليات التصنيع من جهة أخرى.